

Distr.
GENERAL

S/1994/771
28 June 1994

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وموجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل لسيادتكم نص توصيات المؤتمر العالمي للتضامن مع العراق ورفع الحصار والذي عقد في العاصمة الماليزية كوالا لمبور يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، وكذلك نسخة من (إعلان ماليزيا) الصادر عن المؤتمر.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ اللازم نحو تعميم هاتين الوثيقتين بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) القائم بالأعمال المؤقت

د. سعيد حميد حسن

١٩٩٤/٦/٢٧

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

قرار المؤتمر الدولي المناهض للجزاءات الاقتصادية
المفروضة على العراق، المعقود في كوالا لمبور، يومي
٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

١ - إن هذا المؤتمر الدولي المناهض للجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق، والذي نظّمته المنظمات المالية غير الحكومية الممثلة في اللجنة التنظيمية للمؤتمر، والمنعقد يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ في مدينة كوالا لمبور هذه، في ماليزيا:

(أ) إذ يلاحظ أنه انقضت الآن أربع سنوات تقريبا منذ أن فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أقصى الجزاءات الاقتصادية التي شهدتها التاريخ على العراق؛

(ب) وإذ يلاحظ أن العراق قد تعاون تعاوننا كاملا مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وبعثاتها وأفرقتها، الأمر الذي أقر به صراحة واعترف به اعترافا كاملا السيد إكيوس من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة؛

(ج) وإذ يلاحظ أنه على الرغم من امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة رغم طبيعتها القاسية، فقد اختار مجلس الأمن، تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية ضد العراق بتلفيق مطالب جديدة لا علاقة لها بنصوص القرارات ذات الصلة؛

(د) وإذ يلاحظ أن هذه الجزاءات القاتلة ضد العراق قد تسببت بالفعل في إزهاق أرواح ما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة؛ كثير منهم أطفال ونساء، بينما يعاني مئات الآلاف غيرهم من سوء التغذية والمرض والجوع الناتجة عن عدم كفاية التسهيلات الطبية والأحوال الصحية المتردية بمعدلات سريعة؛

(هـ) وإذ يلاحظ إلى أن نظام الجزاءات يحرم العراق من المواد العلمية والطبية والتعليمية والثقافية؛

(و) وإذ يلاحظ أيضا أن الأهداف الحقيقية الكامنة وراء استمرار فرض هذه الجزاءات القاسية واللاإنسانية ضد العراق هي تدمير وإعقام القدرات والامكانيات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لأمة عربية، كانت حتى حرب الخليج أكثر تقدما في الصناعة من معظم الدول العربية الأخرى، والسيطرة على الثروة

النفطية الهائلة للعراق ومنطقة الخليج؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق؛ وتعزيز هيكل للقوى مؤيد للولايات المتحدة والغرب واسرائيل في المنطقة، ولكنه معاد لاستقلال الشعب العربي وكرامته وسيادته؛

(ز) وإذ يلاحظ أيضا أن للجزءات المفروضة على العراق آثارا سلبية أيضا على بلدان أخرى من العالم، ولاسيما البلدان التي لها معاملات اقتصادية وتجارية مع العراق، وأن رفع الجزاءات سيؤدي إلى تحسين آفاقها الاقتصادية ورخائها.

٢ - ولذلك فإنه يقرر الآن رسميا ما يلي:

(أ) يعلن أن هذه الجزاءات ليست غير إنسانية وغير عادلة فقط ولكنها أصبحت أيضا غير قانونية بسبب الفقرة ١ (ب) و (ج) السالفة الذكر؛

(ب) يحيي شعب العراق الشجاع على ما أظهره من شجاعة لا تقهر وثبات وتحمل في وجه النكبة الكبرى والألم والمعاناة في الأشهر الـ ٤٤ التي انقضت منذ فرض الجزاءات على بلدهم؛

(ج) يطلب إلى حكومات العالم أن تضغط على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقيام على الفور برفع الجزاءات المفروضة على العراق؛

(د) يطلب إلى حكومات العالم، الراغبة في الدفاع عن استقلالها وسيادتها، أن تكسر الجزاءات المفروضة على العراق بالعودة إلى إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية الأخرى مع العراق؛

(هـ) يطلب إلى حكومات العالم أن تقوم، في منتهى الاستعجال، بتقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق إلى شعب العراق الذي يقاسي؛ وينبغي، تنفيذا لهذا الغرض، الافراج فورا عن الأرصدة العراقية المجمدة بما يسمح بشراء الأدوية والأغذية وغيرها من ضرورات الحياة الأساسية؛

(و) يطلب إلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الاقليمية والدولية الدفاع عن شعب العراق وقت حاجته، ومقاومة السيطرة الأمريكية والبريطانية على المنظومة العالمية والشروع في خطط وبرامج ملموسة ترمي إلى خلق عالم عادل؛

(ز) يطلب إلى المواطنين والجماعات والمنظمات غير الحكومية في جميع أرجاء العالم أن تشن حملة عالمية جماعية لتحرير شعب العراق من سيطرة وسيادة الدول العظمى حتى يتمكن الرجال والنساء والأطفال في كل مكان من العيش، الآن في المستقبل، طبقا للقيم والمبادئ النبيلة المجسدة في تقاليدهم الأخلاقية والروحية العظيمة؛

(ح) يطلب إلى زعماء العالم الثالث التقدميين الحكوميين وغير الحكوميين وزعماء الجماعات التقدمية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان للشروع في مناقشات ومحاورات لوضع خطط وسياسات واستراتيجيات عامة مشتركة لتحرير البشرية من سيطرة الدول العظمى و/أو القيام بتعاون شامل وجامع لبناء عالم جديد عادل؛

(ط) يوعز إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر بإنشاء فريق عامل دولي لتنفيذ قرارات المؤتمر لمتابعة أعمال هذا المؤتمر.

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

المؤتمر الدولي المناهض للجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق

إعلان ماليزيا

عقب نهاية الحرب الباردة مباشرة، برز موقف جديد في شكل "نظام عالمي جديد" خاضع لسيطرة انكليزية - أمريكية. وكان القصد منه إعطاء زعامة مطلقة لا يمكن تحديها لهذه القوى الامبريالية في السيطرة على العالم بقوى القهر ومن خلال التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة. بيد أن النتيجة تمثلت في ظهور عالم يتصف بالفوضى والاضطراب، وهي مقدمة حزينة لقدوم القرن الحادي والعشرين.

وكانت إحدى المظاهر الرئيسية للكيفية التي يعمل بها هذا النظام العالمي الجديد تتمثل في القذف الهائل بالقنابل وحرب الابادة العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (بالتواطؤ الفعلي لأكثر من ثلاثة وثلاثين من الحلفاء) ضد بلد صغير هو العراق. وكان من أهداف الحرب الرئيسية، كما أعلن بوضوح المحرضون عليها، هو قذف العراق بالقنابل حتى نعود به إلى ما وصف بأنه "عهد ما قبل التصنيع". ولم يكن الهدف أقل من فرض السيطرة الكاملة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية الغنية بالنفط.

ولم يكن أقل من مواصلة سياسات عدد من حكومات الولايات المتحدة السابقة التي قادت إلى المأزق الحالي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. وقد حققت الولايات المتحدة وحلفاؤها جزئيا أهدافها عندما ألحقت بالعراق مثل هذا الدمار البشري والمادي الضخم.

وفي الوقت الحاضر، حتى بعد أن التزم العراق بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لا تزال الجزاءات الاقتصادية الجائرة التي فرضت على العراق في عام ١٩٩٠ مفروضة لم ترفع. وقد أبقى عليها، لا بل قد كثفت حتى هذه اللحظة، بالرغم من امتثال الشعب العراقي ومعاناته المتزايدة.

إننا نطلب إلى الولايات المتحدة وحلفائها سحب جميع الجزاءات المفروضة على الشعب العراقي. فالموقف الشريف والإنساني إزاء معاناة الشعب العراقي يوجب على حكومة كلينتون سحب جزاءات الأمم

المتحدة على الفور. ونحن ندعو إلى يوم عمل في مختلف البلدان للمطالبة برفع الحظر في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم ١٧ تموز/يوليه.

وحتى في أجزاء أخرى من العالم عانت الشعوب مما سمي بالنظام العالمي الجديد. واستغلت الولايات المتحدة أيضا مجموعة "غات" ومنظمة التجارة العالمية لخدمة مصالحها وحدها. وقد تعرضت بلدان العالم الثالث للمعاناة بوجه خاصة نتيجة لمخططات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال ارتفاع أسعار الفائدة وشروط القروض.

ولمواجهة هذا السلوك البغيض من جانب قوى السيطرة التابعة للولايات المتحدة، وإن يكن قد قامت به مجموعة صغيرة من النخبة فيها، تحتاج القوى التقدمية والمحبة للسلم إلى توحيد صفوفها وتحقيق وحدة العمل فيما بينها. فالمظلومون في عالم اليوم يتزايدون باستمرار: وأعمال الظلم تصل إلى أبعاد مفرغة. وعلى سبيل المثال، فإن آثار الجزاءات الاقتصادية الجائرة المفروضة على العراق لا تؤثر في العراق وحده ولكنها تمتد إلى بلدان كثيرة في العالم.

وينبغي للحوار بين الجنوب والجنوب أن يعمل بفعالية في عالم يسيطر عليه الشمال. ومع ذلك فإن أي نوع موضوعي ومنتج من الحوار بين الجنوب والشمال يجب أن يؤسس على العدالة والمساواة والمعاملات المنصفة. ولا يجوز لها بأية حال أن تسمح بابتزاز ثروات الأمم، ولا أن تسمح بأية تدخلات في الشؤون الداخلية للبلدان من جانب البلدان الجشعة والمتعطشة للقوة.

والطريقة الوحيدة لبقاء جميع دول العالم ورخائها تكون من خلال بناء الجسور والتحالفات الدولية فيما بين الثقافات ذات الأفق العالمي الذي يحترم الإنسان والبشرية أجمع؛ وينبغي على وجه السرعة عقد الحوارات والحلقات الدراسية والمؤثرات لجمع القادة الثقافيين والفلاسفة الذين يشتركون في النظرة الأساسية المتمثلة في خدمة الإنسان الذي خلق العالم من أجله، كيما يمكن أن تبرز حركة دولية قوية تجمعها وحدة المبادئ الاجتماعية - الاقتصادية فتحقق إنشاء نظام عالمي عادل جديد قائم على القيم الأخلاقية والروحية الكامنة في جميع التقاليد العالمية العظمية.

— — — — —